هل تُواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ عرض في المتصفح الخاص بك

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

تمّ تغريم أكبر مُشغِّل للاتصالات السلكية واللاسلكية في البرازيل بمبلغ قيمته 4.1 مليون دولار أمريكي مقابل مدفوعات تذاكر كأس العالم

في 9 مايو 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات أنها قد توصلت إلى إقامة تسويةٍ مع شركة تليفونيكا برازيل إس أيه (تليفونيكا) بشأن انتهاكات أحكام الدفاتر والسجلات الواردة في قانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية بسبب إخفاق شركة تليفونيكا في تسجيل مدفوعات التذاكر والضيافة المتعلقة بكبرى فعاليات كرة القدم التي أُقيمت في البرازيل في عامي 2013 و2014 بدقة. تم منح التذاكر، بما في ذلك تذاكر لحضور مباريات كأس العالم، لمسؤولين حكوميين برازيليين، وكجزء من التحقيقات التي قامت بها هيئة الأوراق المالية والبورصات، تم اكتشاف رسالة إلكترونية داخلية من تليفونيكا تُفيد بأنه تم تقديم تلك التذاكر إلى المسؤولين مقابل دعمهم أو مساعداتهم.

شركة تليفونيكا، التي تُجري معظم أعمالها في البرازيل باسم العلامة التجارية Vivo، هي شركة تابعة للشركة الإسبانية تليفونيكا إس أيه، وتُسجّل شهادات الإيداع الأمريكية خاصتها لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات ويُجرى تداولها في بورصة نيويورك. أشارت هيئة الأوراق المالية والبورصات إلى أن الغرامة المفروضة أخذت بعين الاعتبار الإجراءات التصحيحية التي قامت بها شركة تليفونيكا وتعاونها أثناء التحقيق، بما في ذلك وضع سياسة جديدة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى ضوابط المحاسبة الداخلية المعززة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات
- الأمر الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات
- *رويترز*
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)*

اثنان تمت إدانتهما في تحقيق فساد كرة السلة في الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات

في 8 مايو 2019، أدانت لجنة التحكيم في المنطقة الجنوبية في نيويورك كلاً من كريستيان داوكينز، وكيلاً رياضيًا صاعداً، وميرل كود، مستشار سابق في أديداس، بالتآمر لتقديم رشوة للعديد من مدربي الشعبة الأولى لكرة السلة في الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات. أجرت لجنة التحكيم مداولاتٍ لمدة ثلاثة أيام تقريبًا قبل إثبات إدانة كلّ منهما بالتآمر لارتكاب جريمة الرشوة، وإدانة داوكينز بتهمة رشوة واحدة.

كما ورد سابقًا في النشرة الحمراء، في أكتوبر 2018، تمت إدانة كل من كود وداوكينز بتهمتَي التآمر والاحتيال في نظام الدفع مقابل اللعب. ونتيجةً لذلك، حُكم على كلٍ منهما بالسجن لمدّة ستة أشهر، على الرغم من أن كليهما قد قدّم استئنافًا للأحكام.

واجه داوكينز ست تهم متعلقة بالنظام، بينما واجه كود أربع تهم. اتهمت الحكومة داوكينز وكود بتسهيل تقديم مدفوعات فساد لثلاثة مساعدين مدربين لكرة السلة في جامعة جنوب كاليفورنيا، وجامعة أريزونا، وجامعة كارولينا الجنوبية، وجامعة ولاية أوكلاهوما. وقد

أقرّ مدربو كرة السلة السابقون بتهمة تآمُر واحدة لارتكاب جريمة رشوة. يرأس المحاكمة قاضي محكمة الولايات المتحدة الإقليمية، إدوغاردو راموس، وسيُصدر حكمه على كود وداوكينز في تاريخ لم يتم تحديده بعد.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*

أبرز سُبل مكافحة الفساد: جوائز المبلغين عن المخالفات

حصل أحد المُبلِغين عن المخالفات إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات على جائزة قدرها 4.5 مليون دولار

في 24 مايو 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن إصدارها جائزةً بقيمة 4.5 مليون دولار أمريكي لأحد المُبلِغين عن المخالفات الذي كان أول من أبلغ، دون الكشف عن هويته، عن معلومات ذات صلة داخليًا - ممّا أدّى إلى إجراء الشركة تحقيقًا داخليًا - ثم قدّم نفس المعلومات إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات وهيئة أخرى في غضون 120 يومًا. وأبلغت الشركة في نهاية المطاف بنتائج تحقيقاتها الداخلية إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات، ثم أجرت اللجنة تحقيقها واتخذت إجراء الإنفاذ. ومن الجدير بالذكر أن المُبلِغ عن المخالفة لم يتواصل مباشرةً مع هيئة الأوراق المالية والبورصات بعد تقديم المعلومة؛ ومع ذلك، قامت الشركة بإبلاغ الهيئة بالمعلومات التي قدّمها المُبلِغ عن المخالفة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي تُصدر فيها الهيئة جائزةً للمبلغين عن المخالفات حيث أبلغت الشركة عن ذاتها إلى اللجنة عقب إجراء تحقيق داخلي على إثر ما قدّمه المُبلِغ عن المخالفة.

تم رفض طلب أحد المُبلِغ عن المخالفات إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات

في 7 مايو 2019، أعلنت الهيئة عن رفضها للطلب الذي قدّمه مقدم الطلب فيما يتعلق بالحصول على جائزة المبلغين عن المخالفات على أساس أن مقدم المطالبة لم يكن مصدرًا لأي معلومات أصلية استخدمتها اللجنة. وأشارت الهيئة في أمر الرفض إلى أن المعلومات المُقدّمة قبل سنّ قانون دود-فرانك في يوليو 2010 لا يمكن أن تُشكِل أساسًا للحصول على أي جائزة، وأن المعلومات المُقدّمة شفهيًا غير مؤهلة بسبب المتطلب الذي ينص على أنه يجب على المُبلِغ عن المخالفات تقديم المعلومات كتابيًا وأن المعلومات المُقدّمة من مقدم الطلب إلى صاحب العمل والذي يقدمها بعد ذلك إلى اللجنة تُعتبر معلومات مُقدّمة من صاحب العمل وليس من مقدم الطلب نفسه.

حصل أحد المُبلِغين عن المخالفات إلى لجنة تداول السلع الآجلة على جائزة قدرها 5.1 مليون دولار

في 6 مايو 2019، منحت لجنة تداول السلع الآجلة جائزةً بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي لأحد المُبلِغين عن المخالفات حيث ساعدت مساهماته في أن تفهم اللجنة "مخططًا معقداً". قام المُبلِغ عن المخالفة بالإبلاغ أولاً عن الملاحظات الداخلية قبل تنبيه اللجنة، فحاز المُبلِغ "جائزةً بقيمة أعلى". وقد علّق مدير مكتب الإبلاغ عن المخالفات في اللجنة، كريستوفر هيرمان، قائلاً: "مع أنّه ليس هناك حاجة إلى أن يقوم المبلغون عن المخالفات بالتبليغ داخليًا قبل التصعيد إلى اللجنة، ولكن قانون الجوائز اليوم أوضح أن اللجنة قد تدفع جوائز بقيمة أعلى إلى الذين يقومون بذلك - وهذا هو أحد العوامل الإيجابية المنصوص عليها في القواعد الخاصة بنا لتضعها اللجنة في الحسبان عند البت في مسألة الجوائز."

رفضت اللجنة طلبات جوائز مُقدّمة من أربعة أشخاص آخرين لأن المعلومات التي قدّموها "لم تكن مفيدة في التحقيق الذي أجرته اللجنة، وبالتالي لم تؤدِّ إلى تنفيذ الإجراءات المشمولة بنجاح."

يقوم أحد المُبلِغين عن المخالفات بمقاضاة هيئة الأوراق المالية والبورصات لمطالبتها باتخاذ قرار

في 29 أبريل 2019، قام أحد مقدمي الطلبات من المُبلِغين عن المخالفات بمقاضاة هيئة الأوراق المالية والبورصات لإصدار أمر بمطالبة الهيئة باتخاذ قرارٍ بشأن طلبه. قام مقدم الطلب - الذي لم يُعرف سوى أنه يحمل اسم جون دو - بتقديم طلبه للحصول على جائزة منذ أكثر من عامين ويدّعي أن الهيئة قد تأخرت على نحوٍ غير معقول في تحديد ما إذا كان سيتم إصدار جائزة. يزعُم مقدم الطلب أيضًا أنه قدّم لهيئة الأوراق المالية والبورصات معلوماتٍ بشأن انتهاكات لقانون ممارسات الفساد في الخارج التي قامت اللجنة بتسويتها مع شركة تيفا للصناعات الدوائية المحدودة في ديسمبر 2016 بمبلغ 519 مليون دولار. طلب مقدم الطلب من المحكمة مطالبة هيئة الأوراق المالية والبورصات باتخاذ قرار بشأن الجائزة في غضون 60 يومًا.

وفقًا لما تناولته النشرة الحمراء سابقًا، في يونيو 2018، اقترحت هيئة الأوراق المالية والبورصات إجراء تعديلات على برنامج الإبلاغ عن المخالفات للمرة الأولى منذ إطلاق البرنامج. وجاء من بين المقترحات أن أوصت اللجنة بتنظيم عملية المراجعة لرفض تقديم جوائز لمقدمي المطالبات الذين كانوا غير مؤهلين صراحةً.

معلومات عامة تتعلق بالمُبلِغين عن المخالفات

من الممكن أن تتراوح جوائز المُبلِغين عن المخالفات - المنصوص عليها في قانون دود فرانك - بين 10 إلى 30 بالمائة من الأموال التي يتم جمعها عندما تتجاوز العقوبات النقدية من الإنفاذ الناجح مبلغ مليون دولار. تُنشر إشعارات الإجراءات المغطاة - إجراءات فرض العقوبات التي تزيد عن مليون دولار - على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والبورصات، ويجب تقديم المطالبات في غضون 90 يومًا من هذا النشر.

منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات 62 جائزة في الإجمال للمُبلِغين عن المخالفات منذ أن بدأت الجائزة لأول مرة في عام 2012. تم دفع جوائز بلغَ مجموعها أكثر من 381 مليون دولار نظير المعلومات التي يقدمها المُبلِغون عن المخالفات. منذ أن أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة أول جائزة لها في عام 2014، منحت اللجنة حتى عام 2018 أكثر من 85 مليون دولار للمُبلِغين عن المخالفات.

لمزيدٍ من المعلومات

- 24 مايو 2019، البيان الصحفي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات

- 24 مايو 2019، الأمر الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات
- 6 مايو 2019، البيان الصحفي الصادر عن لجنة تداول السلع الآجلة
- 6 مايو 2019، الأمر الصادر عن لجنة تداول السلع الآجلة
- 7 مايو 2019، الأمر الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات
- شكوى (قضية أحد المُبلِّغين عن المخالفات)
- *وول ستريت جورنال* (قضية أحد المُبلِّغين عن المخالفات)
- *لو 360*(قضية أحد المُبلِّغين عن المخالفات)
- *مدونة قانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية* (المُبلِّغ عن المخالفات للجنة تداول السلع الآجلة)

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)
- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصة

إجراءات الإنفاذ الخاصة بالصادرات والعقوبات والجمارك

يُصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية نتائج انتهاك شركة ستيت ستريت بنك آند تراست للعقوبات المفروضة على إيران

في 28 مايو 2019، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية نتيجة انتهاك شركة ستيت ستريت بنك آند تراست للوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية. في الفترة ما بين 1 يناير 2012 و1 سبتمبر 2015، عمِلت شركة ستيت ستريت بنك آند تراست بتسوية ما لا يقل عن 45 دفعة من دفعات المعاش بإجمالي 11,365.44 دولار أمريكي إلى أحد المشاركين في الخطة يعيش في إيران، وكان مواطنًا أمريكيًا يملك حسابًا بنكيًا أمريكيًا.

تتضمن العوامل التي أسهمت في إصدار نتيجة ارتكاب انتهاك أن شركة ستيت ستريت بنك آند تراست: (1) تم تنبيهها وكان ينبغي أن تلاحظ أن المعاملات الموجهة إلى الفرد الموجود في إيران تمثل انتهاكًا لقانون الولايات المتحدة؛ و(2) كانت على علمٍ بالفعل بأنها كانت ترسل مدفوعات إلى فردٍ في إيران لأن نظام الفحص الداخلي لديها كان يميز كل دفعة من المدفوعات الخمسة والأربعين، والتي تم، بعد ذلك، تصعيدها ومراجعتها واعتمادها؛ و(3) قامت بإجراءات التصعيد والمراجعة مقابل قائمة العقوبات المحتملة، ولكنها أخفقت في معالجة المشكلة بشكل صحيح في 45 مناسبة؛ و(4) كان لديها مشاكل كثيرة بشأن التحقق من الامتثال فيما يتعلق بإجراءات التصعيد غير الكافية؛ و(5) كانت مؤسسة مالية متطورة من الناحية التجارية؛ و(6) أساءت إلى نزاهة وأهداف لوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية.

تشمل العوامل التي تُسهم في التوصل إلى نتيجة ارتكاب انتهاك بدلاً من فرض عقوبة مالية مدنية: (1) لم يكن أي من مشرفي أو مديري ستيت ستريت بنك آند تراست على علمٍ بالسلوك الذي يؤدي إلى إجراء التحويلات؛ و(2) حددت عملية الفحص لدى ستيت ستريت بنك آند تراست وقامت بتنبيه الموظفين بالتحويل المحتمل الخاضع للعقوبات؛ و(3) قد لا تكون المدفوعات قد تم تحويلها إلى إيران، إلا أنها تم تقديمها نيابة عن شخص في إيران؛ و(4) اتخذت ستيت ستريت بنك آند تراست إجراءً تصحيحيًا؛ و(5) قد تكون التحويلات المالية قد أصبحت مرخصة؛ و(6) اتخذت ستيت ستريت بنك آند تراست قرارها بنفسها طواعية وأبرمت اتفاقية تسوية مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

تُصادر حكومة الولايات المتحدة سفينة شحن تابعة لكوريا الشمالية لارتكاب انتهاكات لبرامج العقوبات

في 9 مايو 2019، أعلنت وزارة العدل لأول مرة عن المصادرة الأولى لسفينة شحن تابعة لكوريا الشمالية لانتهاك برامج العقوبات الأمريكية والدولية. قدّم مكتب المدعي العام الأمريكي للمنطقة الجنوبية في نيويورك شكوى مصادرة مدنية ضد ناقلة الشحنات السائبة المعروفة باسم إم/في وايز أونيست ("وايز أونيست")، وهي سفينة وحيدة الهيكل تزن 17,061 طن مسجلة في كوريا الشمالية. ووفقًا للشكوى، تم استخدام وايز أونيست، وهي إحدى كبرى ناقلات السوائب في كوريا الشمالية، لنقل الفحم من كوريا الشمالية وتسليم الآلات الثقيلة إلى كوريا الشمالية. تمت معالجة المعاملات المتعلقة بوايز أونيست من خلال مؤسسات مالية أمريكية بما ينتهك العقوبات الأمريكية المفروضة على كوريا الشمالية.

وفقًا للشكوى، من نوفمبر 2016 إلى أبريل 2018 على الأقل، استخدمت شركة الشحن في كوريا سونجي ("شركة سونجي شيبينج")، وهي شركة تابعة لشركة كوريا سونجي جينرال تريدينج كوربوريشن ("شركة سونجي تريدينج")، شركة وايز أونيست لتصدير الفحم من كوريا الشمالية واستيراد الآلات إليها. قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتعيين شركة سونجي تريدينج في 1 يونيو 2017، لمشاركتها في بيع الفحم، أو توريده، أو نقله من كوريا الشمالية. بالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن ممثلو شركة سونجي شيبينج قاموا بدفع العديد من المدفوعات المتعلقة بالتحسينات، ومشتريات المعدات، ونفقات الخدمات لصالح شركة وايز أونيست بالدولار الأمريكي ومن خلال مؤسسات مالية أمريكية. بلغ إجمالي المدفوعات المتعلقة بشحنة الفحم المقدمة في مارس 2018 التي تم سدادها من خلال مؤسسات مالية أمريكية أكثر من 750,000 دولار. ويُزعم أن هؤلاء المسؤولين عن وايز أونيست ونشاطها حاولوا إخفاء انتساب

السفينة لكوريا الشمالية من وثائق الشحن عن طريق إدراج جنسيات وبلدان منشأ للفحم غير دقيقة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الشكوى
- إشعار الويب لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتاريخ 1 يونيو 2017 تعيين شركة سونجي تريدينج

تقوم مجموعة ميد شيب جروب إل إل سي بتسوية انتهاكات لوائح عقوبات انتشار أسلحة الدمار الشامل الواضحة مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مقابل 871,837 دولار

في 2 مايو 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن تسوية بمبلغ 871,837 دولار مع مجموعة ميد شيب جروب إل إل سي ("ميد شيب")، وهي شركة في نيويورك، فيما يتعلق بخمسة انتهاكات واضحة للوائح عقوبات انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMDPSR). ووفقًا لاتفاقية التسوية، ادّعت ميد شيب أنه تمت معالجة خمس تحويلات إلكترونية، بإجمالي 472,861 دولار أمريكي، مقابل المدفوعات المرتبطة بالسفن المدرجة في قائمة المواطنين المُعيّنين خصيصًا والأشخاص المحظورين الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ("قائمة المواطنين المُعيّنين خصيصًا والأشخاص المحظورين" انتهاكًا للقسم 544.201 من لوائح عقوبات انتشار أسلحة الدمار الشامل. لم تكشف ميد شيب عن الانتهاكات الواضحة طوعًا وقرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن الانتهاكات الواضحة شكّلت حالة جسيمة.

وعلى وجه الخصوص، في الفترة ما بين فبراير ونوفمبر 2011، عالجت ميد شيب خمس مدفوعات مرتبطة بالسفن المحظورة التي تملكها أو تُسيطر عليها شركة خطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية (IRISL)، وهي كيان معيّن من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في عام 2008. ومن خلال شركة تابعة غير أمريكية، عمِلت ميد شيب كوسيط شحن، وتفاوضت على اتفاقيات تأجير سفن، وحصلت على عمولات على بيع السفن إلى شركة خطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية. أجرت ميد شيب وظائف محاسبية واستلمت مدفوعات مقابل المعاملات من خلال مكتبها في نيويورك. كان موظفو ميد شيب على دراية بمخاوف الامتثال المتعلقة بالمعاملات، حيث كان بحوزتهم وثائق متعددة تحدد السفن وعلاقتها بإيران. وقد تلقّى مديرو ميد شيب أيضًا رفضًا من المؤسسات المالية للمعاملات بسبب "قضايا الامتثال" وناقشوا إعادة إصدار المدفوعات مع طرف مقابل بعملة غير أمريكية للتحايل على جهود الامتثال للمؤسسة المالية.

عند تحديد مبلغ التسوية، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتقييم عوامل تشديد وتخفيف. تضمنت عوامل التشديد ما يلي: (1) تجاهل ميد شيب التزاماتها بالامتثال للعقوبات الأمريكية؛ و(2) كان مديرو ميد شيب على دراية وشاركوا في السلوك الذي أدّى إلى حدوث انتهاكات واضحة؛ و(3) ألحق سلوك ميد شيب بنزاهة لوائح عقوبات انتشار أسلحة الدمار الشامل وأهداف تلك اللوائح من خلال منح منفعة اقتصادية إلى شركة خطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية؛ و(4) شركة ميد شيب شركة عالمية متطورة. تضمنت عوامل التخفيف ما يلي: (1) عدم حصول ميد شيب على إخطار عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ و(2) أقرّت ميد شيب بأنها اتخذت إجراءات تصحيحية لتحسين امتثالها لبرامج العقوبات الاقتصادية والتجارية الأمريكية؛ و(3) تعاونت ميد شيب مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أثناء التحقيق.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الأسئلة الشائعة

تطورات الصادرات، والعقوبات، والجمارك

تنبيه العميل: الرئيس ترامب يُعلن حالة الطوارئ الوطنية من أجل تأمين تقنية المعلومات والاتصالات وسلسلة توريد الخدمات

في 15 مايو 2019، أصدر الرئيس ترامب أمرًا تنفيذيًا طال انتظاره مصمّمًا لاستغلال عناصر الاتصالات والخدمات من بلدان وأشخاص معيّنين في الشبكات الأمريكية. لا يفرض الأمر التنفيذي قيودًا فورية على الأشخاص الخاضعين للاختصاص القضائي الأمريكي. وبدلاً من ذلك، فإنه يُنشئ إطارًا تنظيميًا جديدًا يتعين على وزارة التجارة الأمريكية تنفيذه في غضون مدّة 150 يومًا، تنتهي في أكتوبر 2019.

وبمجرد تنفيذه، سيسمح النظام الجديد للحكومة بحظر أي نوع من المعاملات ينطوي على تقنية المعلومات والاتصالات أو الخدمات المُقدّمة من "الخصم الأجنبي" والذي، من بين اعتباراتٍ أخرى، يشكل خطرًا "غير مقبول" على الأمن القومي للولايات المتحدة أو أمن وسلامة الأشخاص الأمريكيين.

لا يحدد الأمر التنفيذي أي بلدان أو كيانات تقع ضمن نطاق "الخصم الأجنبي"، بل ترك هذا الأمر إلى وزارة التجارة لتحديدها وتحديد الشروط الرئيسية الأخرى.

يتداخل اتساع الأمر التنفيذي الجديد مع أنظمة إدارة الصادرات (EAR) الصادرة عن مكتب الصناعة والأمن (BIS) في وزارة التجارة ونظام الاستثمار الأجنبي المنفصل الذي تُديره لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة (CFIUS). ونتيجةً لذلك، يمكن أن يخلق هذا النظام الجديد تحديات كبيرة في الامتثال للشركات في سياق عملياتها التجارية الدولية. ولهذا السبب، ينبغي أن تبدأ الشركات في تقييم الأثر المحتمل لهذا النظام الجديد وأن تفكر في إشراك وزارة التجارة حسب الاقتضاء.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump
- الأمر التنفيذي

تنبيهات العميل: وزارة التجارة تُضيف شركة هواوي وشركاتها التابعة غير الأمريكية حول العالم وشركات أخرى إلى قائمة الكيانات؛ وتُصدر ترخيصًا عامًا مؤقتًا يسمح ببعض المعاملات

في 16 مايو 2019، نشرت وزارة التجارة قاعدة نهائية تُضيف هواوي و68 شركة أخرى، معظمها من شركاتها التابعة غير الأمريكية في جميع أنحاء العالم، إلى قائمة الكيانات. وفقًا للقاعدة، اعتبارًا من 16 مايو 2019، في تمام الساعة 4:15 مساءً بالتوقيت الشرقي، تتطلب جميع السلع، والبرامج، والتقنيات "الخاضعة لأنظمة إدارة الصادرات" ترخيص لتصديرها، أو إعادة تصديرها، أو نقلها (داخل الدولة) إلى كيان مدرج. تماشيًا مع سياسة الترخيص العامة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية فيما يتعلق بتعيينات قائمة الكيانات، سيتم رفض طلبات التراخيص التي تتضمن كيانات مدرجة بشكل مسبق.

بعد ذلك، في 20 مايو 2019، نشرت وزارة التجارة ترخيصًا عامًا مؤقتًا (TGL) مدته 90 يومًا يسمح بإجراء فئات محدودة من عمليات التصدير، أو إعادة التصدير، أو النقل مع الكيانات المدرجة التي كانت محظورة بخلاف ذلك. ستنتهي صلاحية الترخيص العام المؤقت في 19 أغسطس 2019.

يسمح الترخيص العام المؤقت بأربعة أنواع محددة من الأنشطة بما في ذلك تلك التي تكون: (1) ضرورية لدعم الشبكات والمعدات الحالية؛ و(2) ضرورية لتوفير الخدمة والدعم للموديلات الحالية لهواتف هواوي؛ و(3) تنطوي على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالثغرات الأمنية في عناصر هواوي؛ و(4) ضرورية لتطوير معايير الجيل الخامس كجزء من مجموعة معايير دولية. يتطلب الترخيص العام المؤقت أيضًا من الكيان تصدير، أو إعادة تصدير، أو نقل العناصر الخاضعة لأنظمة إدارة الصادرات بموجب الترخيص العام المؤقت لإنشاء والاحتفاظ بسجل يُفيد بأن النشاط مسموح به بموجب التصريح العام المؤقت. سيستمر تطبيق جميع متطلبات الترخيص الواردة في أنظمة إدارة الصادرات المعمول بها الأخرى.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump - إضافات إلى قائمة الكيانات
- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي - إضافات إلى قائمة الكيانات
- تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump - ترخيص عام مؤقت
- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي - ترخيص عام مؤقت

إضافة الكيانات إلى قائمة كيانات مكتب الصناعة والأمن للأنشطة التي تتعارض مع مصالح الأمن القومي أو السياسة الخارجية للولايات المتحدة

في 14 مايو 2019، أعلن مكتب الصناعة والأمن عن إضافة 12 كيانًا إلى قائمة الكيانات، والتي تتألف من 16 مدخلاً، يُعتقد بشكل معقول أنها متورطة، أو تُشكل خطرًا كبيرًا بأن تكون أو أن تُصبح متورطة، في أنشطة تتعارض مع مصالح الأمن القومي أو السياسة الخارجية للولايات المتحدة." وتشمل الكيانات المضافة ستة في الصين، وأربعة في هونج كونج، وواحدة في باكستان، وخمسة في الإمارات العربية المتحدة.

وتتضمن أسباب عمليات الإدراج ما يلي:

- مشاركة الكيانات في عمليات التصدير المحظورة للتقنية الخاضعة للرقابة المتعلقة بتصنيع المادة الرغوية المقواة بكريات صغرية إلى المؤسسات المملوكة للدولة، وشركات الدفاع، والمؤسسات الأكاديمية ذات الصلة بالجيش (الصين).
- محاولة الكيانات شراء سلع أمريكية المنشأ بغرض تقديم الدعم المادي لإيران لتوفير أسلحة الدمار الشامل والبرامج العسكرية لها (الصين وهونغ كونغ).
- مشاركة الكيانات في نشر الأنشطة النووية غير المحمية (باكستان).
- الأفعال التي تقوم بها الكيانات لمنع عمليات التحقق من المستخدم النهائي التي تضطلع بها وزارة التجارة (الإمارات العربية المتحدة).
- شراء الكيانات لمواد أمريكية المنشأ لكيان آخر مُدرج في قائمة الكيانات (الإمارات العربية المتحدة).
- تعيين الكيان كإرهابي عالمي محدد بصفة خاصة من قِبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (الإمارات العربية المتحدة).

لمزيدٍ من المعلومات

- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي

تنبيه العميل: يُوقع الرئيس ترامب على أمر تنفيذي يفرض عقوبات فيما يتعلق بقطاعات الحديد، والصُلب، والألومنيوم، والنحاس في إيران

في 8 مايو 2019، الذكرى السنوية الأولى لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، المعروفة أيضًا باسم الاتفاق النووي الإيراني، أصدر الرئيس دونالد ترامب الأمر التنفيذي رقم 13871، الذي صرّح بفرض عقوبات على قطاعات الحديد، والصُلب، والألومينيوم، والنحاس في إيران. وينص الأمر التنفيذي على أن الهدف منه هو حرمان الحكومة الإيرانية من الإيرادات المُحققة من المعادن، ومواجهة التنمية النووية. بموجب الأمر التنفيذي، يتمتع وزير الخزانة، بالتشاور مع وزير الخارجية، بسلطة تعيين قائمة المواطنين المُعيّنين خصيصًا والأشخاص المحظورين الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية: (1) الأشخاص الذين يعملون في قطاع الحديد، أو الصُلب، أو الألومنيوم، أو النحاس في إيران؛ و(2) الأشخاص الذين يملكون الكيانات في هذا القطاع أو يسيطرون عليها؛ و(3) الأشخاص الذين يشاركون عن عِلم في بعض المعاملات الهامة في هذا القطاع؛ و(4) الأشخاص الذين يساعدون بشكل جوهري الأشخاص المحظورين بموجب الأمر التنفيذي؛ و(5) الكيانات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة أشخاص محظورين بموجب هذه العقوبات. كما أن الأمر التنفيذي يستهدف المؤسسات المالية غير الأمريكية أيضًا، وقد تفقد تلك المؤسسات حقوق البنوك المراسلة أو حسابات الدفع المراسلة في الولايات المتحدة لإجراء بعض المعاملات المالية الهامة المتعلقة بالقطاع أو تيسيرها عمدًا. تُطبّق فترة توفيق الأوضاع لمدة 90 يومًا على الشركات الحالية في هذا القطاع، ممّا يعني أن الشركات التي لديها عقود

حالية تتضمن هذه المعادن تُمنح مهلة حتى 6 أغسطس 2019، لإنهاء معاملاتها، ولكن تخضع الشركات الجديدة للعقوبات.

يوسع الأمر التنفيذي 13871 العقوبات الحالية على المعادن الإيرانية متجاوزةً تلك المفروضة منذ يناير 2013 بموجب الأقسام 1245-1246 من قانون الحرية ومكافحة انتشار الأسلحة النووية في إيران (IFCA). يُضيف الأمر التنفيذي 13871 بشكل صريح قطاعَي النحاس والحديد في إيران كأهداف محتملة للعقوبات، والتي لم يتم تضمينها في السابق في المعادن المستهدفة. كما أن الأمر التنفيذي الجديد لا يقتصر على ظروف معينة حيث كانت العقوبات بموجب قانون الحرية ومكافحة انتشار الأسلحة النووية في إيران (أي عمليات البيع إلى الحرس الثوري الإسلامي، أو فيما يتعلق بالقدرات النووية أو العسكرية الإيرانية)، وينطبق على نطاق واسع على أي شخص يعمل في قطاعات الحديد، والصُلب، والألومنيوم، والنحاس. بالإضافة إلى ذلك، لا يحتوي الأمر التنفيذي الجديد على استثناء العناية الواجبة الوارد في قيود قانون الحرية ومكافحة انتشار الأسلحة النووية في إيران. على عكس قانون الحرية ومكافحة انتشار الأسلحة النووية في إيران، لا يتم منح أي ائتمان لإجراء العناية أو فرض ضوابط لتجنب التجارة المستهدفة التي تتضمن معادن إيرانية ذات صلة.

هذا الأمر التنفيذي هو الأحدث في سلسلة من الإجراءات من جانب الحكومة الأمريكية في حملة "الحد الأقصى للضغط الاقتصادي" التي أطلقتها ضد إيران. تُمنح الشركات العاملة حاليًا في قطاعات الحديد، والصُلب، والألومنيوم، والنحاس في إيران مهلة لمدة 90 يومًا لتوفيق أوضاع أنشطتها دون التعرض لمخاطر العقوبات الثانوية، ويمكن أن تخضع الشركات الجديدة في هذا المجال لعقوبات الحظر. وتخضع المؤسسات المالية غير الأمريكية في هذا المجال لنفس فترة توفيق الأوضاع التي تمتد لمدة 90 يومًا. تواجه الشركات التي تختار مواصلة المشاركة في قطاعات الحديد، والصُلب، والألومنيوم، والنحاس في إيران مخاطر العقوبات الثانوية وقد تتعرض للإدراج في قائمة المواطنين المُعيّنين خصيصًا والأشخاص المحظورين. بالإضافة إلى ذلك، يحق للحكومة الأمريكية فرض عقوبات على الأشخاص غير الأمريكيين الذين يساعدون الأشخاص المحظورين بشكل جوهري، أو يُموّلونهم، أو يقدمون لهم الدعم المالي، أو المادي، أو التكنولوجي، أو البضائع، أو الخدمات لدعمهم حتى إذا تم تقديم هذا الدعم المادي دون عِلمهم. وهذا هو خروج عن أحكام العقوبات بموجب قانون الحرية ومكافحة انتشار الأسلحة النووية في إيران، ويُوسّع نطاق ومخاطر العقوبات على الأشخاص غير الأمريكيين الذين يقومون بالأعمال التجارية التي تتداخل مع قطاع المعادن في إيران.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump
- الأمر التنفيذي
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الأسئلة الشائعة

تنبيه العميل: تفوض إدارة ترامب الدعاوى القضائية ضد الشركات التي تتعامل في الممتلكات التي صادرتها الحكومة الكوبية وتشدد العقوبات الأخرى ضد كوبا

في 2 مايو 2019، سمحت حكومة الولايات المتحدة بتطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز-بيرتون، للمرة الأولى منذ سنّ القانون في عام 1996، للسماح للمواطنين الأمريكيين بمقاضاة الأشخاص الذين "يتعاملون" في الممتلكات الخاصة التي "صادرتها" الحكومة الكوبية منهم في أي وقت منذ عام 1959. كما أعلنت إدارة ترامب أنها تعتزم رفض تأشيرات الدخول للمواطنين الأجانب الذين "يتعاملون" في هذه الممتلكات، من بين تدابير أخرى أكثر تقييدًا.

بموجب قانون هيلمز-بيرتون، يتم تعريف مصطلح "التعامل" على نطاق واسع ويمكن أن يوفر أساسًا للمواطنين الأمريكيين لمقاضاة أي شركة تُشارك "عن علم وقصد" في المعاملات، والأنشطة التجارية أو المعاملات المتعلقة بالممتلكات التي تمت مصادرتها.

بينما لا تزال هذه الدعاوى القضائية في المحاكم الفيدرالية الأمريكية قيد النظر، تُشير الصياغة العامة للقانون إلى أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى كمّ هائل من الدعاوى القضائية الأمريكية ضد الشركات الأجنبية ذات الاهتمامات الفعلية في كوبا المزعوم أنها تنطوي على ممتلكات تمت مصادرتها.

وقد يؤدي تطبيق الباب الثالث أيضًا إلى خلق تحديات قانونية دولية للولايات المتحدة. أدان الاتحاد الأوروبي وكندا هذه الخطوة وهدّدا بتطبيق إجراءات حظر ثابتة ضد العقوبات الأمريكية على كوبا. وهدّد الاتحاد الأوروبي أيضًا بإعادة إنشاء قضية منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة بشأن توافق الباب الثالث مع قواعد التجارة العالمية. ينبغي على الشركات ذات المصالح التجارية في كوبا، وخاصةً المصالح التي قد تتداخل مع ممتلكات تمت مصادرتها، أن تنظر بعناية في المخاطر التي تُشكّلها هذه التغييرات في القانون الأمريكي، ومن بين الاحتياطات الأخرى، المشاركة بحذر في العناية الواجبة اللازمة لتقييم المخاطر المحتملة ووضع استراتيجية تخفيف فعالة.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump

موارد التحقيقات العالمية

- تُحفّز التغييرات الأخيرة في سياسة الإنفاذ لدى وزارة العدل برامج الامتثال المؤسسي الفعالة
- يوفر إطار عمل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الجديد لبرنامج فعال للامتثال للعقوبات مشورة هامة لتخفيف المخاطر
- تفرض وزارة التجارة ضوابط على خمسة أنواع من "التقنيات الناشئة" المُتفق عليها من قِبل حلفاء النظام متعدد الأطراف
- تُعلن وزارة العدل عن سياسة جديدة لقانون المزاعم الكاذبة

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

في 10 يونيو 2019، سيتحدث هوارد سكولامبرج وستانلي وودارد في ندوة إحاطة عبر الإنترنت تمتد لمدة ساعة واحدة في معهد ممارسة القانون بعنوان "وباء الأفيون: نظرة عامة على الوضع الراهن للمشهد القانوني".

في 20 يونيو 2019، سيتحدث كريستيان ديفيس في الجلسة الإعلامية لمنتصف العام بشأن الطاقة خاصة بشركة Akin Gump،

والتي تستضيفها Akin Gump في هيوستن، تكساس.

إذا كنت ترغب في دعوة محاميّي Akin Gump للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد، أو الامتثال، أو الأمن السيبراني، أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم +1 212.407.3026 أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
مايكل فايرز
Abigail Kohlman

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
كريس تشامبرلين
سارة كيروين
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى الصينية، والروسية، والعربية، والإسبانية متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

© 2019 Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP. جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزّع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تُشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة Akin Gump Strauss Hauer & Feld التي تُزاول أعمالها تحت اسم Akin Gump LLP هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخّصة ومُنظّمة من قبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان Ten Bishops، لندن E1 6EG. لمزيد من المعلومات حول Akin Gump LLP، وAkin Gump Strauss Hauer & Feld LLP، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة Akin Gump بجميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تحديث التفضيلات | الاشتراك | إلغاء الاشتراك | إرسال إلى صديق | الإشعارات القانونية | موقع Akin Gump الإلكتروني

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة:2001 K Street, N.W., Washington, DC 200061037